مجلة المجمع العلمي

النص بين المعيار النحوي والمعار الدلالي

الدكتورة هدى محمد صالح الحديثي
كلية الدراسات الاسلامية والعربية / دبي

الملخص :

تنطلق هذه الدراسة من مفهوم النص في المعيار النحوي ، ومفهومه الدلالي ، وهي تمهيد لبحوث تثري النظرة الابداعية .

المقدمـــة :

النص هو تجلي الواقع الحدثي حيث تمثل اللغة مادته الأساس وعلاقته بالبنية اللغوية إنما هي تجسيد لها ؛ لأن النص مجموعة أنساق لغوية يؤدي فيه كل عنصر لغوي وظيفة تجعله عنصرا أساسيا بصرف النظر عن رتبته النحوية ؛ ولا يجوز وصفه بالعنصر الإضافي لأن لكل دالٍ مهمته ووظيفته اللغوية التي تشكل باجتماعها مع الدوال الأخرى الدلالة الكلية لمجموعة تلك الأنساق ؛ فليس هناك عنصر لغوي أساسي لأنه عمدة ، وعنصر لغوي غير أساسي (إضافي) لأنّه فضله [1] ؛ يمكن أن يستغنى عنه كما أقر النحاة القدامى [2] حين قسَّموا الكلام الى عمدة لا يمكن الاستغناء عنها في الكلام المفيد ؛ وإلى فضلة يمكن أن يستغنى عنها في الكلام .

---

[1] ينظر العمدة في محاسن الشعر 128/1 .

[2] ينظر شرح ابن عقيل 155،156/2 ، وشرح الأشموني 198/1 –199 .

تتجلى مهمة المنشئ المبدع من خلال صياغة لغوية خارجية تعتمد المفردات ركيزتها الأولى لتدفع بها قدرته الكامنة إلى سياق جُملي ذي طبيعة علائقية يتم خلالها تسييق الوحدات اللغوية واخراجها من سياقها الأصغر إلى السياق الأكبر القائم من حشد الأنساق اللغوية وسماتها التي اختزلها المنشئ في اختياراته ليقيم وحدة تواصلية في لغة النص تكشف عن هويته ليتشكل النص الخطابي الذي يجسد رؤية المبدع للواقع متجاوزا الأطر الصياغية المألوفة مدلِّلا بذلك على قدرته في اقتناص مظاهر الثراء اللغوي وما يمكن أن يتفرد به أسلوبه في مستوى جمالي يمكنه من خلاله إظهار إمكانية اللغة في استثارة المتلقي [3] فالنص بذلك يشكل الوعاء اللغوي الذي تنتظم فيه مجموع البنى ذات السمات الدلالية المشتركة ضمن دائرة تأثير واحدة تكفل تفاعل النحو والمعنى ، ويظهر هذا التفاعل في التزام ضوابط النظام اللغوي ضمن قانون العلاقات ليتجاوز مستوى الصناعة النحوية إلى ما يرشحه ذلك النظام من معنى واقعي يجسد ظاهر النص ؛ فالمنشئ المثالي هو من يوفّق بين النظام اللغوي والقدرة الكامنة في مخزونه اللغوي التي يستدل بها وتحكم ما ينبغي أن يكون عليه وهو الذي يخيط الألفاظ على قدود المعاني كما يقول ابن رشيق [4] ليصبح النص نتاج دائرتين أساسيتين :

دائرة المطابقة بين الدوال وناتجها الدلالي ، ودائرة المطابقة بين الناتج الدلالي والمقام والحال وصولا إلى تحويل الخطاب من سياقه الإخباري إلى

---

[3] ينظر البحث الأسلوبي واتجاهاته /148 .

[4] ينظر العمدة في محاسن الشعر 128/1 .

وظيفته التأثيرية ، والجمالية ، من خلال صهر القيم الإخبارية في الحدث اللغوي ليخرج بأبعاده الثلاثة : والتعبيري، والدلالي، والتأثيري، وهي ذاتها عناصر النص ــ بوصفه رسالة للمتلقي ــ المتمثلة :

بالعنصر اللغوي : (وهو ظاهر النص المنطوق) .

والعنصر النفعي : المتمثل لمقتضى الحال والموقف بين المنشئ والمتلقي والهدف من النص .

والعنصر الجمالي : الذي يكشف عن تأثير النص في القارئ (المتلقي) لينتهي إلى حالة التفسير والتقويم الأدبيين له ؛ لأن النص لا يستمد وجوده إلا من خلال لقائه بالمتلقي وإن كان المنشئ للنص أول باثٍ ومتلقٍ له ؛ وأن مقاييس الرفض أو القبول تنشأ من النص ذاته لا من تجريدات ذهنية تخلق في فراغ صوري ، وإقامة علاقة بين النص ومنشئه تمثل عقد مصالحة بين القيود المعجمية والاستعمالات الإبداعية للألفاظ ، والمعاني ؛ التي من خلالها يتجسد أثره في المتلقي ليكون النص هوية لصاحبه .

ومن هنا فإنّ أساس التحليل البنائي للنص يكمن في النظر إلى النتاج الأدبي باعتباره كُلاًّ عضويا متكاملا تتوزع فيه لغة النص إلى عناصر من مستويات مختلفة في داخل نظام اللغة والذي يعتمد بدوره على محورين بنائيين أساسيين هما :

المحور الانتخابي أو الموقعي أو الرتبي الذي تتوزع فيه العناصر اللغوية على اختلاف أصولها على وفق وجوه التصريف .

والمحور التركيبي السياقي؛ الذي تنتظم فيه عناصر اللغة انتظاما رتبيا أو موقعيا في ضوء القواعد التركيبية ليكون فيما بعد اتفاق بين المبنى

والمعنى ؛ اتفاق تحكمه مجموعة من القواعد النحوية وهي قواعد ذات طبيعة صورية خالصة تتوزع فيها الكلمات إلى فئات تتميز صوريا فيما بينها ؛ قواعد تجيز أو تمنع تجاور الكلمات باعتبار وظيفة هذه الفئات بحيث تتشكل عدة تراكيب نحوية مهمة المنشئ فيها الاختيار بين ما كان منها صحيحا ، وما كان غير صحيح وفقا لتلك القوانين ، مما يمكّن اللغة من أداء وظيفتها التعبيرية من خلال ثلاثة أمثلة هي :

1. المثال النحوي الذي تنشأ فيه العلاقة بين الدلائل .
2. المثال التواصلي الذي تنشأ فيه العلاقة بين الدليل والمرسل .
3. المثال الدلالي الذي تنشأ فيه العلاقة بين الدليل والواقع لتشكل جميعا هيكلية النص التي اتفقت فيها المباني والمعاني .

ولَمّا كان المعيار النحوي الأصل الذي يمد المبدع بمجموعة الإمكانات الموضوعية التي تساعد في ضغوط الدلالة التركيبية ، فإنّ عملية بناء الأسلوب تعتمد على ربط الاختيارات اللغوية بقيمها الجمالية حيث تدخل الأصول النحوية بكل قيمها الإبداعية ليأتي الاختيار من المخزون اللغوي مقدما خطابا إخباريا أو نفعيا تختلف فيه الدلالات من نقطة إلى أخرى ، وذلك لأن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة ، يعدّ معيارا في التماسك النصيَّ تمتحن من خلاله وظيفة الكلمات على وجه معياري ليمثل قانونا يحكم انتظام العناصر وطريقة بنائها بين المستوى الذهني والإِنجاز اللغوي ، تحقيقا لوظيفة اللغة ؛ ليكون النص ــ من ثمَّ ــ تمثيلا ذهنيا يصدر عن صورة لغوية تمتد جذورها في القدرة الكامنة في المخزون الذهني وتنعكس عن بنية عميقة يستمد منها نظامه لأن معيار التحكم في

العلاقات في داخل النظام اللغوي يستقر في الذهن وينظم العلاقات في القدرة الكامنة المنبثقة عن منطق عقلي تختفي وراءه بنية السطح ؛ وتكون صورة الأداء اللغوي تحقيقا لوظيفة اللغة داخل النص ؛ مما يجرنا إلى القول باعتبار المعيار النحوي معيارا أساسا في إنشاء النص لأن ذلك يتمثل في انتقال النحو بكل حقائقه التحولية إلى منطقة الأدبية ؛ وبعكسه فإنَّ غياب التعليق النحوي يعني افتقاد الناتج الدلالي حيث يمثل التحول الدلالي طبيعة تراجعية تصير فيها الدوال إلى إشتات معجمية لا قيمة لها ؛ في حين أنها تتحول في التعليق إلى نسق إبداعي وهو الغاية المتوخاة من النص .

ولكن القول بأصلية التعليق النحوي لا يُراد منه البحث في دلالات التراكيب نحويا ، بل في دلالاتها النصيّة الممثلة لأسلوب المبدع الذي يمثل تحولا خارجيا لحركة ذهنية داخلية يعتمد فيها على مجموعات من المواصفات البلاغية المجسدة للحركة الذهنية ؛ تحولا تراعى فيه ثنائية المتكلم والمتلقي ؛ لأن ذات المنشئ تمثل القدرة الخاصة على استقراء الصيغة واستثمار الإمكانات اللغوية في المخزون الذهني ؛ وأن ذات المتلقي تمثل استحضار حالته الإدراكية والثقافية ، حتى يظهر النص على أنه نتاج مؤثر يمثل مجموعة عناصر بنائية جعلت منه كُلاًّ متكاملا بعيدا عن منطق الخطأ والصواب ، فلا يوصف النص بحسن الدلالة وتمامها إلاّ أن يستولي على هوى النفس وينال الحظ الأوفر من ميل القلوب. فلا سبيل إلى الاستسحان إلا إيتاء المعنى من الجهة التي هي أصحّ لتأدية اللفظ الذي

هو أخص به وأحرى بأن يكسبه نبلا ويظهر فيه رمزية واستحسانا [5]، لتتجسد بذلك قيمة التقاليد البلاغية التي تؤدي دورا مؤثرا في بناء العبارة فنيا متعاونة مع مباحث النحو واللغة ؛ تجسيدا ينتقل بالنص من معياريته النحوية إلى وظيفته الدلالية ؛ فتكون المعاني بإزاء الألفاظ أساسا في تشكيل صورة النص في سياقه الدلالي المميز ، لأن النص ليس إلا مجموعة جمل يضمنها سياق تكونه مجموعة بنى لغوية تشكل لبنته اللغوية في طابعها النسقي بكل ما يعرض من تحولات في داخل النظام اللغوي الذي تحرز فيه البنى فاعليتها لأنه النظام الذي تمتحن فيه قوانين الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة ، ويكون المعنى والإعراب والرتبة عناصر تسهم في تكوين الظاهرة اللغوية على هيئة تفاعل دلالي .

ومن هنا تظهر أهمية وصف اللغة واستقراء قوانينها وتحليل نظامها ضمن قواعد كلية تكفل تصنيف مستوياتها في تفسير نهائي يتوخى التزام الأحكام في ترتيب الكلام ترتيبا قد يتفق فيه المعيار النحوي والمعيار الدلالي؛ وقد يختلفان وما يتبع ذلك الاتفاق والاختلاف من تداعيات نصيّة ؛ مهمة البحث الكشف عن ماهيتها انطلاقا من القول بأن المعيارية سمة من سمات النحو العربي ذلك المنهج الذي وسم به النحو العربي قديما ، في مقابل القول بأن الوصفية السمة المميزة للجسد اللساني العربي الحديث ، ومدى صلاحية هذه المقولة أو تطابقها مع الإرث اللغوي العربي .

إلى جانب هذا يضع البحث جوابات لبعض الأسئلة التي تجول في ذهن الباحث ، منها :

---

[5] ينظر دلائل الإعجاز / 43 .

1. هل النحو العربي بمقولة المعيارية لم يعد يصلح لزمان غير زمانه ؟
2. وهل بدأ النحو وصفيا وانتهى على رأي الباحثين ــ معياريا ؟
3. هل ستكون سيادة القاعدة النحوية مطردة في جميع النصوص ؟ أو إنها ستتعطل أحيانا بفاعلية الدلالة ؟ أو إن سياق المقام ومقتضى الحال يجعل من النسيج النصّي مهادا أرضيا لما اتفق أو اختلف فيه المعياران النحوي والدلالي ؟

لما كان المعنى والعلامة الإعرابية والرتبة عناصر أساسية في إنتاج الظاهرة اللغوية فإن القول بتعطيل القاعدة النحوية لفاعلية الدلالة لا يمكن اطراده في جميع الأشكال اللغوية فالقول بالرتبة المحفوظة المتمثلة في الصلة والموصول والتوكيد والمؤكد والمبدل منه والبدل وغيرها كجملة التعجب فهي من الأشكال اللغوية التي يثبت فيها موقع الكلمة في التركيب وتحتفظ بمكانها احتفاظا يؤدي إلى الالتزام ببعد وظيفي ، وهذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختلّ المعنى باختلالها [6]. وهذا ما أشار إليه ابن يعيش في قوله : – " التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة والأمثال والألفاظ فيها مقصورة على السماع[7].

هنا يمكننا القول بأن قانون الرتبة والالتزام به هو الذي حفظ لصيغة التعجب معناها وخصوصيتها في بنية توليدية جرت مجرى المثل وبنيت على ظاهرة الرتبة المحفوظة ملتزمة صورة دلالية واحدة تتلاقى فيها جميع العناصر اللغوية في نقطة واحدة مفادها أن جملة التعجب شكل لغوي

---

[6] ينظر اللغة العربية معناها ومبناها / 207 .

[7] شرح المفصل 105/7 ، وينظر شرح الكافية في النحو 307/2 .

دلالته التعبير عن موقف انفعالي تتعرض له النفس الإنسانية بسبب استعظام أمر يخفى سببه[8]، فانحراف جملة التعجب عن ترتيبها يفضي إلى إخراجها عن النحوية ومن ثم لا قيمة دلالية لها لأن النحو وعاء الدلالة ومعيارها في الجمل المحفوظة الرتبة .

وكذلك تكون الصحة النحوية شرطا في صحة الدلالة خارج نطاق الرتبة المحفوظة ؛ أي تلازم صحة المعيارين النحوي والدلالي وإغفال هذه الحقيقة أخرج بعض الشواهد من دائرة صحة النظم وجماله من ذلك ما علق عليه الجرجاني [9] من قول الشاعر [10]:

عَجَبا لَهُ : حَفِظَ العِنَان بأَنْمُلٍ مَا حِفظُهَا الأشياءَ مِنْ عَاداتِها

عاب فيه على الشاعر قوله هذا .... " فقال مضى الدهر الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئا ولا يقع لنا أن فيه خطأ ثم بان بآخَرَةٍ أنه قد أخطأ . وذلك أنه كان ينبغي أن يقول : – " ما حِفْظُ الأشياء من عاداتها " فيضيف المصدر إلى المفعول فلا يذكر الفاعل ، وذلك لأن المعنى على أنه ينبغى الحفظ عن أنامله جملة وأنه يزعم أنه لا يكون منها أصلا ، وإضافته الحِفظ إلى ضميرها في قوله : – " ما حِفظها الأشياء " يقضي أن يكون قد أثبت لها حفظا .

---

[8] النحو والدلالة / 166 .

[9] ينظر دلائل الإعجاز / 551 – 522 .

[10] البيت لدعبل الخزاعي ــ ينظر الكامل في اللغة والأدب 104/2 ، وأسرار البلاغة/ 104 .

أما قول الشاعر[11] :

وَضيْفُ عمروٍ وعمرٌو يسهران معا عمرٌو لِبطنَتِهِ والضيف للجوعِ

وقول الآخر[12] :

شَدَدْنا شِدَّة الليثِ غدا والليثُ غضبانُ

فموقعه من الحسن أجمل من قوله : وهو غضبانُ .

وكذا في قول النابغة[13]:

نفسُ عَصامٍ سودت عِصاما وعلَّمتْه الكرَّ والإقداما

له من حسن الإظهار ما ليس فيه إذا قيل " نفس عصام سودته "

فالبلاغة وحسن النظم المعبِّر عن غرض المنشئ في التأثير في المتلقي تقتضي الملاءمة والتناسق ، وهذا ما تحقق في استعمال التصريح بالاسم الظاهر محل المضمر مما يسوقنا إلى الأخذ بالقول : إنّ للتصريح مزية لا تكون مثلها في الكناية ؛ كما كان لإعادة اللفظ ظاهرا في قوله تعالى : – (قل هو الله أحد * الله الصمد) الإخلاص آية 1/ 2 ، إذ جاء التصريح مناسبا ليساق مقام الإقرار بالوحدانية لله في مقام جدال المشركين .

وكان من مقتضيات البلاغة أيضا أن يعمد إلى تشغيل الدلالة على ثبات الموضع ما نجده في قول الشاعر [14] : –

---

[11] ينظر شرح ديوان حماسة أبي تمام التبريزي 13/1 .

[12] ينظر دلائل الإعجاز /557 .

[13] البيت للنابغة في ديوانه / 198 ، وينظر دلائل الإعجاز /557 .

[14] ينظر المصدر نفسه / 272 ــ 273 ، 316 .

بكِّرا صاحِبَيَّ قبلَ الهجيرِ إن ذاك النجاحَ في التبكيرِ

فالقاعدة النحوية تقتضي مجيء الفاء في الجواب ، لكن الشاعر بقدرته الفنية استطاع أن يلائم بين شطري الكلام فيأتي بـــ (إنّ) وقد أفاد بها ربط الجملة بما قبلها وهذا شأنها في هذا الموضع حيث بدأ الكلام بها مستأنفا غير مستأنف ومقطوعا موصولا معا ، وكذا القول في بيت الشاعر : –

فغنِّها وهي لك الفداءُ أن غناء الإبلِ الحُداءُ

فإذا أسقطت (إنّ) لزم مجيء (الفاء) وإذا جيءَ نبا المعنى عن الاستحسان والألفة ، وهذا يشير إلى أن (إنّ) في العمل النحوي بمثابة (الفاء) وتزيد عليها في الأثر الدلالي زيادة لا تتحقَّقُ مع الفاء في مثل هذه المواضع[15]، وهذه الخصوصية في استعمال (إنّ) استعمال الفاء الرابطة لا تقتصر على الشعر بل نجد ذلك كثيرا في القرآن الكريم منه قوله تعالى : – (يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم) الحج /1 ، وقوله تعالى : – (وما أبَرِّئُ نفسي إنّ النفس لأمارةٌ بالسوء إلا ما رحم ربي أن ربي غفور رحيم) يوسف : 53 ، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم مما يعزِّز استحسانا بقول الشاعر الذي خالف فيه ما ألفه أصحاب اللغة من قواعد نحوية بعيدا عن سيادة الاستعمال اللغوي كيف لا والدليل المقوي هو الشاهد القرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ وأصحاب اللغة لهم العذر بعض الشيء من منطلق أن العربية تتفرَّدُ بوجود قواعد ترتيبية لا بد من توخيها والرتبة المحفوظة واحدة من

---

[15] المصدر نفسه .

بين تلك القواعد ، في مقابل أخرى غير محفوظة تتيح المجال للمنشئ أن يبدع إذا تجاوزها بتحريك الدوال من أماكنها الأصلية إلى أماكن جديدة ليست لها في الأصل ؛ ومن ثم تتشكل من هذه التجاوزات ظاهرة تعدل بالألفاظ من وضعها الأصلي إلى وضع يخرق القاعدة النحوية لتكون الدلالة سيدة الموقف يصبح فيه الاختراق الرتبي هو العنصر الفاعل في الدائرة الكلامية ، والذي يحدث أثرا في المتلقي وهذا ما جعله البلاغيون تحت ما يطلق عليه : (ظاهرة العدول) وقديما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله : – " ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب ان راقك يشمل ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان "، فقوله : (حُوِّل) لفظ يشمل كل ما يحصل للبنية اللغوية من تغييرات في ترتيبها النسقي وتماسكها العلائقي وهذا يعود الى قدرة المنشئ في إيجاد تلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية تلاحما يمثل تفاعلا دلاليا ونحويا معا لا يمكن فيه فصل أحدهما عن الآخر[16].

وليس اختراق الرتب المحفوظة والأصول القواعدية مما يستنكر على المنشئ بل في أكثر الأحيان يكوِّن الاختراق تقاطعا أسلوبيا ترتكز عليه عناصر التأثير النصيَّة في المتلقي ، يسوِّغ استحسانه لكل التعبيرات المتنوعة في أشكالها اللغوية المجاوزة بوصفها استعمالا لا يمكن رفضه[17]، يؤكد كثرة استعمالها أهمية السامع (المتلقي) في حكمه على النص ، الحكم الذي يقيِّد من استعماله أو يطلق العنان لشيوعه ، وفي ذلك

---

[16] المصدر نفسه 106 .

[17] ينظر البلاغة العربية قراءة أخرى /295 .

النسيج النصيَّ المخترق لسيادة القاعدة النحوية المحقق للأثر الأسلوبي لدى المتلقي تتجسد قدرة اللغة في الاتساع والثراء اللذين يتيحان للمنشئ أكبر قدر من الحرية التعبيرية على وفق مسوغات لغوية لا تخرجه عن دائرة القبول والتوافق بين البنيات اللغوية وأشكالها ، والمقاصد والأغراض المفرغة في أوعيتها وهذا ما نجده في بعض البنى كالتقديم والتأخير والحذف والذكر وغيرها مما يقع فيه اختراق للأصل النحوي تتعطل فيه القاعدة النحوية بفاعلية الدلالة ، فحين نقف عند قول الشاعر :

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لَعَابُهُ وأَرْيُ الجنى اشتْارته أيدٍ عواسل

لا يتأتى الحسن فيه والمزية في نظمه إذا حُمِل على ظاهره وفقا للقاعدة النحوية التي تفترض إعراب (لُعابُ) مبتدأ و (لَعابهُ) خبرا عملا بالقاعدة النحوية التي تقرر إذا جاء المبتدأ والخبر معرفتين أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبرا له ، وهذه القاعدة النحوية إذا عمل فيها في مثل هذا النص فسد المعنى ولم يؤد المنشئ غرضه في أن يشبه مداد قلمه بلعاب الأفاعي ، وكذلك أن يشبه مداد بأرْي الجنى وهذا المعنى لا يكون إلا إذا جُعل (لعابه) مبتدأ ولعاب الأفاعي خبرا أما لو كان محمولا على ظاهر القاعدة النحوية لكان المعنى تشبيه لعاب الأفاعي بالمداد والأري به ، وهذا خلاف مراد المنشئ[18] ومثله أيضا قول الشاعر[19] :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنا ، وبَنَاتُنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِجَالِ الأَبَاعِدِ

فلا يستقيم المعنى إلا إذا وقع (بنونا) خبرا مقدما للمبتدأ (بنو أبنائنا) .

---

[18] ينظر دلائل الإعجاز / 317 .

[19] شرح ديوان حماسة أبي تمام للتبريزي 41/2 ، وينظر خزانة الأدب 213/1 .

فإنّ القرينة المعنوية تلزم أن يكون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا على الرغم من تساويهما في التعريف ؛ فضلا عن عدم فاعلية علامة الإعراب ــ في مثل هذه الشواهد ــ التي هي إحدى مظاهر الصناعة النحوية يفرضها العامل الذي يتشكل على هيئة معايير نحوية موجودة في عرف اللغة وضحها النحاة معياريا ؛ ليكون هذا النص دليلا على تعطل القاعدة النحوية بفاعلية المعنى وبذلك تتأكد الصلة بين موضع الرتبة والمعنى مما حدا بالمتأخرين من النحاة إلى مخالفة المتقدمين منهم لوروده عند فصحاء العرب من جهة والتوقف عليه من جهة أخرى فهذا ابن يعيش ــ مثلا ــ يقيّد الحكم بتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان في اللفظ دليل على المبتدأ [20] وليس هو إلا المعنى . وكذلك ذهب ابن هشام إلى مراعاة المعنى في ذلك [21] وينسحب القول في هذا الشاهد على ما ورد من اختلاف موقف النحاة والبلاغيين في إعراب لفظة (آية) في قوله تعالى : (وآيةٌ لهم الأرضُ الميتةُ أحييناها وأخرجنا منها حبّا فمنه يأكلون) يس/ 33 ، فبحكم الصنعة الإعرابية من حيث صلاح الرتبتين لأن يكون مبتدأ وخبرا نظر النحاة إلى جعلها مبتدأ ــ في حين جعلها البلاغيون خبرا مقدما و (الأرض الميتة) مبتدأ مؤخرا لها ليس لكون (الأرض) أعرف منها رتبة ولكن لكون المعنى يتطلبه ويقتضيه " لأن مصبّ الفائدة هو كون الأرض آية لهم لا كون الآية هي الأرض[22].

---

[20] ينظر شرح المفصل 99/1 .

[21] ينظر مغني اللبيب 452/2 .

[22] ينظر إرشاد العقل السليم 252/4 ــ 253 .

ونظير ذلك ما تقرر عند النحاة من امتناع مجيء الجار والمجرور مبتدأ أبدا يخالفهم البلاغيون في ذلك ، وهذا ما نجده في قوله تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) البقرة / 8 فالصنعة النحوية تقتضي إعراب الجار والمجرور (من الناس) خبرا لمبتدأ هو الاسم الموصول بعده ، في حين يقتضي المعنى عند البلاغيين أن يكون الجار والمجرور في محل رفع مبتدأ على أساس مضمونه والخبر هو الاسم الموصول فيكون القول على تقدير " بعض الناس من يقول "، أما إعرابه خبرا فلا فائدة منه ما أكده أبو السعود بقوله : " وأما جعل الظرف خبرا كما هو الشائع في موارد الاستعمال فيأباه جزالة المعنى لأن كونهم من الناس ظاهر فالإخبار به عار من الفائدة [23] إلى غير ذلك من الشواهد في باب المبتدأ والخبر حين يكونان معرفتين .

أما ما كان فضلة كالمفعول به فإن الأصل عند النحاة أن يتأخر عن عامله وفاعله رتبة[24]، إلاّ أن ذلك لا يمنع من مجيئه متقدما تقدما واجبا لا يصلح فيه المعنى إذا لزم رتبتة الأصل ؛ من ذلك ما نجده في قول الشاعر: [25]

جزّى ربُّه عنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فإن معنى القصر وغايته التي أوجبت تقديمه ؛ ومن ذلك ما نجده أيضا في قوله تعالى : (إنّما يعمرُ مساجدَ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر)

---

[23] ينظر حاشية الشريف على الكشاف 167/1

[24] ينظر شرح التصريح على التوضيح 161/1 .

[25] البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه 237 ، والنابغة الذبياني في ديوانه / 161 .

التوبة / 18 ، فالمعنى في نفي الآية عن المشركين زعمهم بأنهم عمروا المسجد الحرام وأثبت في الوقت نفسه قصر تلك العمارة على المؤمنين فلم يشاركهم فيها غيرهم ، وهذا المعنى لم يتحقق إلا بتأخير الفاعل وتقديم المفعول[26]، ومثله أيضا قوله تعالى : (قل أغير الله أتخذ وليا) الأنعام / 14 قصر ، أفاد تقديم (غير) النفي عن الفعل والفاعل معا على سبيل الإحاطة والاستحالة ، وفي القرآن الكريم الكثير من الشواهد على تلك الأنماط ، إذ يحكم هذا التقديم الواجب المعياران معا النحوي والدلالي تحقيقا للتناسق اللفظي المعنوي بين الرتب النحوية بشكل عام ومنحها دلالاتها في سياقها مما يجعل الفكر منتظما في تنقله بين الرتب والمعاني ، والحديث يطول في هذا الباب (التقديم والتأخير) وتتنوع أنماطه اللغوية ودلالاته بحيث لا يتسع بحث مثل هذا أن يشمل على جوانبه جميعا ، فهذا غيض من فيض ليتسع المجال إلى صور نصِّيَّة أخرى كالذكر والحذف .

ويستوقفنا في بادئ الأمر ما كان عمدة كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، فإذا كان تعريف العمدة عند النحاة هو كل ما لايمكن الاستغناء عنه في الكلام وأنه لا تمام لفائدة كلامية إلا بوجود العمدة ، ونظير ذلك قولهم بأن الفضلة جزء يمكن الاستغناء عنه في الكلام " ولم يضر حذفه [27] وسأقف عند حذف الفضلة لأضع اليد على عدم صحة هذه المقولة لأن هذه المقولة تنطلق من اعتبار العمدة عنصرا أساسيا في النص والفضلة عنصرا غير أساسي (إضافي) وهدف البحث اختبار مصداقية هذه المقولة ، وإن

---

[26] ينظر إرشاد العقل السليم 301/1 .

[27] ينظر شرح التصريح على التوضيح 161/1 .

كنا قدَّمنا القول بأن العناصر اللغوية تعمل في داخل النظام اللغوي كل حسب وظيفته الدلالية من دون وصفه بعنصر أساسي وآخر إضافي ، فالعناصر اللغوية جميعا في داخل منظومة النسيج النصيِّ عناصر أساسية لا تظهر للنص صورته النهائية المقبولة إلا بتضافرها جميعا في أداء المعنى الوظيفي والدلالي لتلك العناصر ؛ ولعل أهم حقيقة تثبت أن الفضلة عنصر أساسي كالفاعل هو ذلك الأصل النحوي القائم في تعريف الفعل المتعدي إلى مفعول فإن حال الفعل مع مفعوله الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل ففي قولنا (ضَرَبَ زيدٌ) بإسناد الضرب إلى زيد يكون الغرض هو إثبات وقوع الضرب وهذا لا يتحقق إلا إذا عُدِّي الفعل إلى المفعول ، وهذا الأصل يُفسد قول النحاة في جعلهم المفعول به وكل ما زاد على جزءَي الجملة (العمدتين) أن يكون زيادة في الفائدة يمكن الاستغناء عنها بحذف ذلك الجزء الزائد ، وإذا نظرنا إلى قول الشاعر [28]:

وَمَا حَمَلَتْ أمُ أمْرئ في ضُلُوعِها أَعَقَ مِنَ الجَانِي عَليهْا هِجَائِيَا

فليس الحسن والمزية متحققة إلا عند آخر حرف من البيت بما في ذلك حرف الياء المطلقة في (هجائيا) التي حققت معنى التهويل في أمر هجائه والتحذير منه ، وأن من عرَّض أمّه له كان قد عرَّضها لأعظم ما يكون من الشر [29].

ولعل جميع الشواهد التي يتقدم فيها المفعول به وجوبا عل عامله دليلٌ على أهمية هذه الفضلة وأن موقعها المتقدم هو المعول عليه في المعنى ،

---

[28] البيت للفرزدق في ديوانه /120 .

[29] ينظر دلائل الإعجاز / 534 .

أليس في ذلك دليل على أن الفضلة أيّا كان مسماها إنما هي عنصر أساس في البناء اللغوي المتكامل ؟

والكلام في ذلك ينسحب إلى (الحال) بوصفها مما زاد على جزئي الجملة الأساسيين من ذلك ما جاء في قوله تعالى : (وإذا بطشتم بطشتم جبارين) الشعراء / 130 ، فلفظة (جبارين) وهي حال في هذا الموضع هي التي بينت حقيقة البطش وعليها كان المعول في المعنى ، وكذلك قوله تعالى : (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين) الأنبياء/ 16 فـ (لاعبين) حال مفردة واجبة الذكر مقصودة يتوقف المعنى على ذكرها ولا يمكن الاستغناء عنها .

وكذلك في الحال غير المفردة كما في قوله تعالى : (إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينة من ربكم وبقية مما ترك آل موسى وآل هارون تحمله الملائكة) البقرة / 248 ، فجملة (تحمله الملائكة) أعطت التابوت قدسية وتشريفا بحمل الملائكة له لما حواه هذا التابوت ، وكذا الأمر مع الجار والمجرور في مثل قول أحدهم :

فهُنّ ينبذن مِن قَولٍ يُصبْن به مواقع الماء من ذي الغُلَّةِ الصادي

فلا يتحصل للشاعر غرضه ومعناه إلا عند قوله " ذي الغلة " [30]

والشواهد على ذلك كثيرة نكتفي بذكر ما قد سلف لنخلص إلى إهمية الفضلة واعتبارها عنصرا أساسيا كما هي الحال في العمدة وجميع ذلك من الأدلة تميط اللثام عن خصوصية النص وأثر معيارَي النحو والدلالة فيه ، أيهما له السيادة على النص فكما كان الالتزام بالرتبة المحفوظة أشكال

---

[30] المصدر نفسه /535 .

بنائية كجملة التعجب هو المعيار في قبولها وحسنها فقد كان اختراق الرتبة في أشكال بنائية أخرى كالتقديم والتأخير هو المعيار في قبولها وحسنها مما حدا بنا القول بتعطيل المعيار النحوي بفاعلية دلالة النص تحقيقا لغرض المنشئ ولا يعني هذا اطراد الحالة في جميع النصوص ولعل من النصوص ما يكفي في الإشارة الى ذلك " ، فضلا عما تتمخض عنه تلك الأدلة من الإقرار بحقيقة اعتماد اللغة المنهجين الوصفي والمعياري معا وليس لأحدهما استغناء عن الآخر .

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم

1 إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم : أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت 951هـ) المطبعة المصرية ط1 1928م .

2 أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) تحقيق السيد محمد رشيد رضا ، دار المطبوعات العربية د.ت .

3 البحث الأسلوبي واتجاهاته : شكري محمد عياد ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ط1 / 1985م .

4 البلاغة العربية قراءة أخرى : محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان 1997م .

5 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة 1967م .

6 دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، المؤسسة المسعودية بمصر ، القاهرة 1989م .

7 ديوان أبي الأسود الدؤلي ، دار صادر بيروت ، د.ت .

8 ديوان الفرزدق ــ همام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع (ت 110هـ) جمعه عبد الله الصاوي / مطبعة الصاوي ط 1 1963م .

9 ديوان النابغة الذبياني : تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف القاهرة ط2 / 1985م .

10 شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (ت 769هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، مصر ، ط14 ، 1964م .